

The Role of Accounting Reform in Promoting the Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS)- A Case Study of Algeria-

بروال بومدين

مخبر إقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي LEEGA

جامعة باتنة-1- الجزائر

Boumediene.beroual@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2024/06/04.

تلية الهام*

مخبر إقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي LEEGA

جامعة باتنة-1- الجزائر

elham.tellia@univ-batna.dz

تاريخ القبول للنشر: 2025/05/17

تاريخ الاستلام: 2025/04/12

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). يستعرض البحث التطور التاريخي للأنظمة المحاسبية في الجزائر، ويقيم مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) الحالي مع IFRS. كما يناقش التحديات الكبرى التي تعيق التطبيق الكامل، بما في ذلك العوائق القانونية، المؤسسية، التعليمية والاقتصادية. وتشير النتائج إلى أن الجزائر قد خطت خطوات هامة نحو التوافق مع المعايير الدولية، إلا أن هناك جهودًا كبيرة لا تزال مطلوبة لتجاوز العقبات وضمان الاندماج الناجح في البيئة المالية العالمية. الكلمات المفتاحية: الإصلاح المحاسبي، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، النظام المحاسبي المالي (SCF)، التحديات، التقارير المالية.

تصنيفات JEL: M41, M48, F36.

Abstract :

This paper addresses the accounting reform in Algeria and its impact on the country's adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS). The study highlights the historical development of accounting systems in Algeria and evaluates the compatibility of the current financial accounting system (SCF) with IFRS. It also explores the major challenges that hinder full implementation, including legal, institutional, educational, and economic barriers. The findings suggest that while Algeria has made significant steps toward aligning with international standards, considerable efforts are still needed to overcome obstacles and ensure successful integration into the global financial environment.

Keywords: Accounting Reform, IFRS, SCF (Financial Accounting System), Challenges, Financial Reporting.

Jel Classification Codes : M41, M48, F36.

1. مقدمة:

تزايدت أهمية المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والانفتاح المتزايد للأسواق، مما جعل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ضرورة ملحة لضمان الشفافية، وتعزيز الثقة في البيانات المالية، وتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة. في هذا السياق، سعت العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، إلى القيام بإصلاحات جوهرية في أنظمتها المحاسبية بهدف مواكبة التطورات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF) في إطار جهودها لإصلاح المنظومة المحاسبية، غير أن هذا التحول لم يكن خاليًا من الإشكالات، حيث طُرحت تساؤلات عدة حول مدى نجاعة هذا الإصلاح في تحقيق التوافق مع IFRS، ومدى توفر البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية الملائمة لذلك.

1.1. إشكالية البحث:

إلى أي مدى ساهم الإصلاح المحاسبي في الجزائر في تهيئة بيئة مناسبة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)؟ وما هي العوائق التي تحول دون التطبيق الفعلي لها؟

2.1. فرضيات البحث:

- إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يوفر أساسًا قانونيًا وتقنيًا يدعم عملية التبني الجزئي للمعايير الدولية.
- توجد فجوة بين الإطار النظري للإصلاح المحاسبي والتطبيق العملي له على مستوى المؤسسات الاقتصادية.
- ضعف التكوين، وعدم تكيف البيئة القانونية والتنظيمية، يمثلان أبرز العوائق أمام التطبيق الكامل لـ IFRS.

3.1. أهداف البحث:

- دراسة تطور النظام المحاسبي في الجزائر وتحليل مكوناته.
- تقييم مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع IFRS.
- تحديد العوامل التي تُسهل أو تعرقل تبني المعايير الدولية.
- تقديم توصيات عملية تساهم في دعم مسار التبني الفعلي والفعال لـ IFRS في الجزائر.

4.1. أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من كونه يتناول إشكالية راهنة تمس السياسات الاقتصادية والمالية في الجزائر، ويسلط الضوء على العلاقة بين الإصلاحات المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية، مما يمكن أن يفيد صانعي القرار، والهيئات الرقابية، والمؤسسات الاقتصادية في رسم سياسات أكثر انسجامًا مع المعايير العالمية.

5.1. منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الإطار النظري والتشريعي للإصلاح المحاسبي في الجزائر، وتحليل مدى توافقه مع معايير IFRS، بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات السابقة والتقارير الرسمية قصد تقييم واقع التبني والوقوف على أهم المعوقات والتحديات في البيئة المحاسبية الجزائرية.

2. المفاهيم الأساسية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) :

2.1. تعريف IFRS:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) International Financial Reporting Standards هي مجموعة من المعايير المحاسبية والتفسيرات المرتبطة بها، التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). تهدف هذه المعايير إلى تطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية الموحدة للشركات والمؤسسات، وتسهيل المقارنة بينها بشفافية كبيرة وعلى نطاق عالمي .

تتألف IFRS من عدة مكونات رئيسية، تشمل (العادي، 2017)

- معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وهي المعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بعد عام 2001، وتهدف إلى تقديم إرشادات محددة لإعداد التقارير المالية.
- معايير المحاسبة الدولية (IAS) وهي المعايير التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) قبل عام 2001، ولا تزال سارية المفعول ما لم يتم تعديلها أو استبدالها بمعايير IFRS جديدة.
- تفسيرات لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) تقدم هذه التفسيرات إرشادات إضافية حول كيفية تطبيق معايير IFRS في مواقف محددة.
- تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC) وهي تفسيرات أصدرتها اللجنة الدائمة للتفسيرات قبل إنشاء IFRIC ، وتوفر توضيحات حول تطبيق معايير IAS.

يُشرف على وضع هذه المعايير والتفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي يُعتبر الجهة المسؤولة عن تطوير وتبني معايير IFRS. يعمل المجلس تحت مظلة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الأسواق المالية العالمية من خلال توفير معايير محاسبية عالية الجودة. يُعد تبني IFRS خطوة مهمة نحو توحيد الممارسات المحاسبية على مستوى العالم، مما يسهل عملية المقارنة بين البيانات المالية للشركات في مختلف الدول. هذا التوحيد يُعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في المعلومات المالية المقدمة، ويُساهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر استنارة.

من الجدير بالذكر أن IFRS تُستخدم حالياً في أكثر من 140 دولة، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الآسيوية والأفريقية. تتطلب العديد من هذه الدول من الشركات المدرجة في أسواقها المالية إعداد تقاريرها المالية وفقاً لمعايير IFRS، مما يعكس الاعتراف العالمي بأهمية هذه المعايير في تعزيز الشفافية والمقارنة في التقارير المالية.

بالإضافة إلى ذلك، تُشجع العديد من المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) ولجنة بازل (BC) ومجموعة العشرين (G20)، على تبني IFRS كمعايير محاسبية عالمية. هذا الدعم الدولي يُبرز الدور الحيوي الذي تلعبه IFRS في تعزيز استقرار وكفاءة الأسواق المالية العالمية. (الجعارات وجمال، 2008، ص 16-18)

في الختام، تُعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إطاراً مرجعياً موحداً للممارسات المحاسبية على مستوى العالم، وتهدف إلى تعزيز الشفافية والمقارنة في التقارير المالية، مما يُساهم في بناء ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركات والمؤسسات.

2.2. أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: (بوسماحة , 2020, ص 49-50)

- تُعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مجموعة من المبادئ والإرشادات المحاسبية التي تهدف إلى توحيد وتنسيق عملية إعداد وعرض التقارير المالية على مستوى عالمي. يتمثل الهدف الأساسي لهذه المعايير في ضمان الشفافية والدقة في التقارير المالية التي تقدمها الشركات والمؤسسات، مما يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة.
- توحيد الإفصاحات المالية :تهدف المعايير الدولية إلى توحيد الإطار المحاسبي والإفصاحات المالية، مما يجعلها أكثر توافقاً ومقارنةً عبر الحدود الجغرافية وبين الشركات المختلفة.
 - تحسين شفافية وجودة المعلومات :تضمن المعايير تقديم معلومات موثوقة وشفافة حول الأداء المالي والوضع المالي للشركات، مما يساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاستثمارية بشكل أفضل.
 - تعزيز المقارنة :من خلال توحيد المعايير المحاسبية، يمكن للمستثمرين والمحللين مقارنة الأداء المالي للشركات عبر مختلف الدول والصناعات بسهولة، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة.
 - تحقيق الشمولية :تسعى المعايير الدولية إلى تضمين جميع الجوانب المالية والاقتصادية للشركات، مما يوفر صورة كاملة وشاملة عن الوضع المالي والأداء التشغيلي.
 - تعزيز الثقة في الأسواق المالية :من خلال توفير معايير موحدة وشفافة، يتم تعزيز الثقة بين المشاركين في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتطوير الأسواق المالية.
 - تسهيل عملية الاندماج والاستحواذ :عند اعتماد معايير محاسبية موحدة، يصبح من الأسهل تقييم وتقدير قيمة الشركات في عمليات الاندماج والاستحواذ، مما يسهل هذه العمليات ويجعلها أكثر شفافية.
 - تقليل تكلفة إعداد التقارير المالية :من خلال تبني معايير موحدة، يمكن للشركات تقليل التكاليف المرتبطة بإعداد تقارير مالية متعددة وفقاً لمعايير مختلفة، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل التعقيدات.
 - تعزيز المساءلة :توفر المعايير الدولية إطاراً واضحاً للمساءلة، مما يضمن أن الشركات تقدم تقارير مالية دقيقة وموثوقة، ويعزز من مسؤولية الإدارة تجاه المستثمرين وأصحاب المصلحة.
 - دعم الاستقرار المالي العالمي :من خلال توفير معايير موحدة، تساهم IFRS في تعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال تقليل التباينات في التقارير المالية وتعزيز الشفافية.
 - تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية :بالنسبة للشركات التي تتطلع إلى التوسع في الأسواق الدولية، فإن اعتماد IFRS يسهل عملية الإدراج في البورصات العالمية وجذب المستثمرين الدوليين.
- في الختام، تلعب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دوراً حيوياً في تعزيز الشفافية، الثقة، والمقارنة في التقارير المالية على مستوى العالم. من خلال تحقيق هذه الأهداف، تساهم IFRS في تطوير الأسواق المالية وتعزيز الاستقرار المالي العالمي.
- ### 3.2. تطور المعايير الدولية عبر الزمن.

1.3.2. نشأة مجلس المعايير الدولية (IASB)

نشأ مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) كهيئة مسؤولة عن وضع معايير المحاسبة الدولية، ليحل محل لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) التي تأسست عام 1973. ويهدف المجلس إلى تطوير معايير محاسبية عالية الجودة وقابلة للتطبيق عالمياً، تساهم في تحسين شفافية التقارير المالية وتعزيز القابلية للمقارنة بين الشركات في مختلف البلدان.

في أواخر التسعينيات، بدأ التفكير في إعادة هيكلة اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASB) نظرًا للتطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، والحاجة إلى معايير أكثر صرامة وتنظيمًا لتلبية متطلبات الأسواق المالية الدولية. وفي عام 1998، بدأ العمل على تطوير استراتيجية جديدة تهدف إلى تحسين فعالية ووضع المعايير المحاسبية الدولية.

بحلول عام 2000، تم إصدار تقرير نهائي يتضمن مقترحات إعادة الهيكلة، ووافق مجلس اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية على هذه التوصيات في مارس 2000، مما مهد الطريق لإنشاء مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) رسميًا في الأول من أبريل 2001.

بعد إنشائه، أصبح مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) مسؤولاً عن وضع وإصدار المعايير المحاسبية الدولية. كما تم تشكيل مؤسسة المعايير الدولية للمحاسبة (IASCF) للإشراف على عمل المجلس، وتم تعيين أمانة عامة تتكون من 22 عضوًا من مختلف أنحاء العالم لضمان التوازن الجغرافي والمهني.

ويضم المجلس 14 عضوًا، من بينهم 12 عضوًا متفرغًا، يمثلون خلفيات متنوعة مثل التدقيق، وإعداد القوائم المالية، والاستخدام العملي للمعلومات المالية، والأوساط الأكاديمية. يُشترط في الأعضاء أن يتمتعوا بخبرة فنية عميقة في المحاسبة والمعايير الدولية (بوسماحة. 2020، ص 15-16).

يهدف IASB إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أبرزها (IASB,nd)

- وضع معايير محاسبية عالية الجودة: تُستخدم هذه المعايير في إعداد التقارير المالية على المستوى الدولي، مما يعزز من شفافية البيانات المالية.

- تعزيز الالتزام الصارم بتطبيق هذه المعايير وتشجيع استخدامها على نطاق واسع.

- تحسين القابلية للمقارنة بين القوائم المالية: يسهل هذا الأمر اتخاذ القرارات الاستثمارية على مستوى عالمي.

- العمل مع واضعي المعايير الوطنية: لضمان التوافق بين المعايير الدولية والمحلية.

- تعزيز الثقة في الأسواق المالية: من خلال تقديم معلومات مالية أكثر دقة واتساقًا.

- مراعاة احتياجات التقارير المالية للاقتصادات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

منذ إنشائه، أصدر المجلس عدة معايير جديدة، من بينها (بوسماحة. 2020، ص 27)

• المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والتي حلت محل المعايير المحاسبية الدولية (IAS).

• تطوير إطار عمل مفاهيمي جديد لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي.

• التوسع في التعاون مع الهيئات التنظيمية والأسواق المالية العالمية لضمان تطبيق موحد للمعايير.

يمثل إنشاء مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB) خطوة هامة نحو توحيد الممارسات المحاسبية على مستوى العالم، مما يعزز الثقة في الأسواق المالية الدولية. ومن خلال إصداره لمعايير محاسبية عالية الجودة، يواصل المجلس دوره في تحسين الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، وهو ما يجعله لاعبًا أساسيًا في عالم المحاسبة والمالية الدولية.

2.3.2. المراحل الرئيسية في تطور المعايير الدولية

تطورت المعايير المحاسبية الدولية عبر الزمن بشكل ملحوظ، حيث مرت بعدة مراحل رئيسية ساهمت في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية على المستوى العالمي. يمكن تقسيم هذه المراحل إلى فترات زمنية مختلفة، بدءًا من تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) وصولًا إلى تحولها إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) وإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

2.3.2. 1 مرحلة التأسيس والبيدات (1973-1989) . (بوسماحة. 2020. ص10-13)

تم تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في عام 1973 كمنظمة مستقلة تهدف إلى تطوير معايير محاسبية دولية يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات في إعداد القوائم المالية. تأسست اللجنة نتيجة اتفاق بين عدة منظمات محاسبية مهنية من دول مختلفة، بما في ذلك أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

في هذه المرحلة، ركزت اللجنة على إصدار معايير محاسبية دولية (IAS) تغطي مواضيع مختلفة مثل عرض القوائم المالية، المحاسبة عن المخزون، والمحاسبة عن العقود. وكان الهدف الرئيسي هو تقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، مما يسهل مقارنة القوائم المالية عبر الحدود.

2.3.2. 2 مرحلة التوسع والاعتراف الدولي (1990-2000) . (بوسماحة. 2020. ص13-15)

خلال هذه الفترة، بدأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في الحصول على اعتراف دولي أكبر، حيث انضمت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى جهودها لتوحيد المعايير المحاسبية. في عام 1995، وقعت لجنة المعايير المحاسبية الدولية اتفاقية مع المنظمة الدولية لبيئات الأوراق المالية (IOSCO) بهدف تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية التي يمكن استخدامها في إدراج الأوراق المالية في الأسواق العالمية.

في عام 1998، أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) التي تمت مراجعتها وتحسينها لتلبية متطلبات المنظمة الدولية لبيئات الأوراق المالية (IOSCO). هذه الخطوة كانت بمثابة نقطة تحول كبيرة في تاريخ المعايير المحاسبية الدولية، حيث بدأت العديد من الدول في اعتماد هذه المعايير كأساس لإعداد التقارير المالية.

2.3.2. 3 مرحلة إعادة الهيكلة والتحول إلى IASB (2001-2005) . (بوسماحة. 2020. ص25-28)

في عام 2001، تم إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) وتحويلها إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB). كان الهدف من هذه الخطوة هو تعزيز استقلالية المجلس وزيادة فعاليته في تطوير المعايير المحاسبية الدولية. مع هذا التحول، بدأ المجلس بإصدار معايير جديدة تحت مسمى "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)"، والتي حلت تدريجياً محل المعايير المحاسبية الدولية (IAS).

خلال هذه الفترة، تم إصدار العديد من المعايير المهمة مثل IFRS 1 (التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقرير المالية) و IFRS 3 (اندماج الأعمال). كما تم تحديث العديد من المعايير القديمة (IAS) لتعكس التطورات في الممارسات المحاسبية والمتطلبات الجديدة للأسواق المالية.

2.3.2. 4 مرحلة التوسع العالمي والاعتماد الواسع (2006-2015)

بعد إعادة الهيكلة، شهدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) اعتماداً واسعاً من قبل العديد من الدول حول العالم. في عام 2005، بدأت دول الاتحاد الأوروبي في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على الشركات المدرجة في البورصات الأوروبية. كما تبنت العديد من الدول الأخرى، بما في ذلك أستراليا وكندا واليابان، هذه المعايير كأساس لإعداد التقارير المالية. خلال هذه الفترة، استمر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في تطوير معايير جديدة وتحديث المعايير القائمة لمواكبة التطورات في الأسواق المالية والممارسات المحاسبية. تم إصدار معايير مهمة مثل IFRS 9 (الأدوات المالية) و IFRS 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء)، والتي أحدثت تغييرات كبيرة في كيفية قياس وعرض الأدوات المالية والإيرادات في القوائم المالية.

2.3.2. 5 مرحلة التكامل والتحسين المستمر (2016-حتى الآن) (بوسماحة. 2020. ص149)

في السنوات الأخيرة، ركز مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على تحسين وتوحيد المعايير القائمة، مع التركيز على تبسيط المتطلبات وزيادة الشفافية في التقارير المالية. تم إصدار تحديثات مهمة على معايير مثل IFRS 16 (عقود الإيجار) و IFRS 17 (عقود التأمين)، والتي أدت إلى تغييرات كبيرة في كيفية معالجة عقود الإيجار والتأمين في القوائم المالية.

كما استمر المجلس في العمل على تعزيز التنسيق مع هيئات وضع المعايير الأخرى، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة، بهدف تقليل الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية (US GAAP). هذا التنسيق يهدف إلى تسهيل المقارنة بين القوائم المالية للشركات العاملة في أسواق مختلفة.

إذن فقد مرت المعايير المحاسبية الدولية بمراحل تطور رئيسية ساهمت في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية على المستوى العالمي. بدءًا من تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في عام 1973، وصولًا إلى تحولها إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) وإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، شهدت هذه المعايير اعتمادًا واسعًا من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية. اليوم، تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) معيارًا عالميًا لإعداد التقارير المالية، مما يسهل المقارنة بين القوائم المالية للشركات العاملة في أسواق مختلفة.

3. مفهوم الإصلاح المحاسبي وأهميته ومراحله في الجزائر.

1.3. تعريف الإصلاح المحاسبي:

الإصلاح المحاسبي هو عملية تغيير وتطوير للنظام المحاسبي القائم لمواكبة التطورات الدولية في مجال المحاسبة والتدقيق، يتضمن هذا الإصلاح تبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وتحديث التشريعات والقوانين المحاسبية، بالإضافة إلى تحسين أداء المهنيين المحاسبين وتعزيز دورهم في تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة. في الجزائر، تمثل الإصلاح المحاسبي في الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يعتمد على المعايير الدولية. (مراد، 2009، ص5-6)

أهمية الإصلاح المحاسبي تكمن في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تبني المعايير الدولية التي تضمن الشفافية والموثوقية في المعلومات المالية. وهذا يساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات أكثر استنارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاح المحاسبي يسهل الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تصبح المؤسسات الجزائرية قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما يعزز الإصلاح المحاسبي الثقة في النظام المالي الجزائري، مما يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني.

2.3. مراحل الإصلاح المحاسبي في الجزائر: (صالح، 2010، ص134)

شهد النظام المحاسبي في الجزائر تطورًا ملحوظًا عبر مراحل متعددة، حيث جاء هذا التطور استجابة لمتطلبات البيئة الاقتصادية المحلية والدولية. وقد كانت الجزائر بحاجة إلى نظام محاسبي أكثر توافقًا مع المعايير الدولية، مما دفعها إلى تنفيذ إصلاحات تدريجية لضمان تحقيق الشفافية والوضوح في المعلومات المالية.

1. 2.3. المرحلة الأولى: فترة ما بعد الاستقلال (1962-1975)

عقب استقلال الجزائر عام 1962، ورثت الدولة النظام المحاسبي الفرنسي، وكان الهدف الرئيسي في هذه المرحلة هو المحافظة على استمرارية الأنشطة الاقتصادية. استمر العمل بالمخطط المحاسبي الفرنسي الصادر عام 1957، إلا أن هذا

النظام لم يكن كافياً لتلبية احتياجات الدولة المستقلة حديثاً. ولذلك، بدأت الجزائر في وضع تشريعات خاصة بها لتنظيم المهنة المحاسبية، كان من بينها إنشاء المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية عام 1971.

2.2.3. المرحلة الثانية: اعتماد المخطط المحاسبي الوطني (1975-2007)

تمثل هذه المرحلة نقطة تحول كبيرة في النظام المحاسبي الجزائري، حيث تم إصدار القانون 35/75 عام 1975، الذي أقر المخطط المحاسبي الوطني (PCN) تميز هذا النظام بتركيزه على المحاسبة الوطنية بدلاً من محاسبة المؤسسات، وكان يتماشى مع التوجه الاقتصادي الاشتراكي للدولة آنذاك. إلا أن هذا النظام سرعان ما أظهر محدوديته مع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات.

في التسعينات، بدأت الجزائر في إدخال تعديلات جزئية على النظام المحاسبي لتلبية احتياجات بعض القطاعات مثل الفلاحة، السياحة، والتأمينات، غير أن هذه التعديلات لم تكن كافية لمواكبة التطورات العالمية في مجال المحاسبة.

2.3. المرحلة الثالثة: التحول إلى النظام المحاسبي المالي (2007-2010). (Amoura.2007.p10)

مع انفتاح الاقتصاد الجزائري ومحاولاته للاندماج في الاقتصاد العالمي، برزت الحاجة إلى إصلاح شامل للنظام المحاسبي. في هذا السياق، صدر القانون 11/07 في 25 نوفمبر 2007، والذي أقر النظام المحاسبي المالي (SCF)، ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني. تم تبني هذا النظام استناداً إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، مع مراعاة خصوصيات البيئة الجزائرية. تضمنت عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي عدة مراحل، شملت إنشاء لجنة قيادة، تدريب المحاسبين، وتحديث البرامج المعلوماتية. وعلى الرغم من تحديد 1 يناير 2009 ك بداية للعمل بالنظام الجديد، فقد تم تأجيل التطبيق الرسمي إلى 1 يناير 2010 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

التحديات التي واجهت الإصلاح المحاسبي في الجزائر تشمل عدم كفاية التكوين، حيث واجه الإصلاح المحاسبي تحديات كبيرة بسبب نقص الكوادر المؤهلة للعمل وفقاً للنظام المحاسبي المالي. كما أن البرامج التعليمية في الجامعات والمعاهد لم تكن كافية لتأهيل الطلاب للعمل وفقاً للمعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تأخر تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل فعلي حتى عام 2010، مما أدى إلى تأخر في تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاح. كما أن غياب المشاركة الفاعلة للجهات المعنية، مثل إدارة الضرائب ومهنة المحاسبة، أثر على فعالية الإصلاح. (بلغيث وعوينات، بدون تاريخ، ص 4-11)

الإصلاح المحاسبي في الجزائر يمثل خطوة مهمة نحو تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية في النظام المالي. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تحتاج إلى معالجة، مثل تحسين برامج التعليم والتكوين، وتعزيز مشاركة الجهات المعنية في عملية الإصلاح. من خلال مواصلة الجهود في هذا المجال، يمكن للجزائر أن تحقق المزيد من التقدم في مواكبة المعايير الدولية وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

3.3. علاقة الإصلاح المحاسبي بتطبيق IFRS.

تتجلى علاقة الإصلاح المحاسبي بتطبيق IFRS في عدة جوانب:

- أولاً، يهدف الإصلاح إلى تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين، سواء كانوا مستثمرين أو جهات تنظيمية. من خلال تبني IFRS، يتم تقديم معلومات مالية أكثر دقة وموثوقة، مما يعزز ثقة المستخدمين في التقارير المالية. هذا التبرني يسهم في تقليل الفروقات في التطبيقات المحاسبية بين الدول، مما يزيد من إمكانية مقارنة القوائم المالية على المستوى الدولي.

(محمد، 2013، ص 212)

- ثانياً، يُسهّم تطبيق IFRS في تعزيز كفاءة الأسواق المالية. عندما تكون المعلومات المالية موحدة وشفافة، يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، مما يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد المالية. هذا التوحيد في المعايير يُقلّل من عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف المختلفة في السوق، مما يدعم استقرار الأسواق ويُحفّز على تدفق الاستثمارات.

- ثالثاً، يُعزّز تبني IFRS من قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية. عندما تتبنى الشركات معايير محاسبية معترف بها دولياً، تصبح تقاريرها المالية أكثر قبولاً لدى المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية. هذا يُسرّع عملية جمع الأموال من الأسواق العالمية ويُعزّز من فرص النمو والتوسع للشركات.

مع ذلك، يواجه تطبيق IFRS تحديات متعددة، خاصة في الدول النامية. تشمل هذه التحديات الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية وتدريب المحاسبين على المعايير الجديدة، بالإضافة إلى تعديل الأطر القانونية والتنظيمية لتتوافق مع متطلبات IFRS. على سبيل المثال، في الجزائر، تم تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) كجزء من الإصلاح المحاسبي، بهدف مواءمة الممارسات المحاسبية المحلية مع المعايير الدولية. هذا التبني تطلّب تعديلات جوهرية في النظام المحاسبي وتدريباً مكثفًا للمحاسبين لضمان التطبيق السليم للمعايير الجديدة. (بكطاش، 2012، ص 60-61)

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تطبيق IFRS تغييرات في الثقافة التنظيمية للشركات. يجب على الشركات تبني ممارسات إفصاح أكثر شفافية والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة. هذا قد يتطلب إعادة هيكلة لعمليات الشركة وتطوير سياسات وإجراءات جديدة لضمان الامتثال للمعايير الدولية.

في الختام، يُعدّ تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح المحاسبي. هذا التبني يُسهّم في تحسين جودة وموثوقية المعلومات المالية، ويُعزّز من كفاءة الأسواق المالية، ويدعم قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق العالمية. مع ذلك، يتطلب التطبيق الناجح لهذه المعايير مواجهة التحديات المرتبطة بها من خلال بناء القدرات المؤسسية وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة.

4.3. تحديات الإصلاح المحاسبي في ظل IFRS

يواجه الإصلاح المحاسبي في الجزائر العديد من التحديات في ظل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، والتي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي. أحد أبرز هذه التحديات يتمثل في ضعف استعداد العديد من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام الجديد. فالكثير من هذه المؤسسات لا تزال تعتمد على أنظمة معلومات غير فعالة، كما أن الموارد البشرية ليست مؤهلة بالشكل الكافي لتطبيق نظام محاسبي مستمد من المعايير الدولية. هذا الأمر يعود إلى غياب الوعي المحاسبي في العديد من المؤسسات الجزائرية، مما يجعل عملية الانتقال إلى النظام الجديد أكثر تعقيداً.

تحدي آخر يتمثل في غياب سوق مالي كفء في الجزائر، وهو ما يعتبر شرطاً أساسياً لتطبيق بعض جوانب المعايير الدولية مثل تقييم الأصول وفقاً للقيمة العادلة. في ظل غياب سوق مالي فعال، يصعب تقييم الأصول المالية مثل الأسهم والسندات بشكل دقيق، مما يؤثر على جودة المعلومات المالية المقدمة. هذا الأمر يتطلب إصلاحاً جذرياً للنظام المالي الجزائري لضمان توافق النظام المحاسبي الجديد مع متطلبات المعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات مرتبطة بعدم ترابط النظام المحاسبي الجديد مع التشريعات الأخرى مثل القانون التجاري والنظام الضريبي. على سبيل المثال، النظام الضريبي الحالي لا يسمح للمؤسسات بإدراج الإيجارات المتعلقة بالأصول المستأجرة ضمن أعباء الدورة، كما أن القانون التجاري يفرض تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأسمالها الاجتماعي، بينما النظام المحاسبي الجديد يعتمد على مفهوم القيمة المتبقية للأصول، مما قد يؤدي إلى تناقضات في التطبيق العملي.

غياب نظام معلومات اقتصادية وطني موثوق به يشكل أيضًا عائقًا كبيرًا أمام تطبيق النظام المحاسبي الجديد. فالتقييم وفق القيمة العادلة يتطلب معلومات دقيقة عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، وهو ما لا يتوفر في الجزائر بسبب تضارب المعلومات الاقتصادية المتاحة. هذا الأمر يجعل عملية التقييم وفق المعايير الدولية صعبة وغير دقيقة في كثير من الأحيان.

من ناحية أخرى، هناك تحديات مرتبطة ببطء تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين. فطرق التدريس لا تزال تعتمد بشكل كبير على الحفظ والتلقين بدلًا من التركيز على الفهم والإبداع، مما يؤدي إلى تخرج محاسبين غير مؤهلين بشكل كافٍ للتعامل مع النظام المحاسبي الجديد والمعايير الدولية. هذا الأمر يتطلب إصلاحًا شاملاً لمنهج التعليم المحاسبي لتواكب التطورات العالمية في هذا المجال. (مزياوي وفروم، 2010، ص6)

رغم هذه التحديات، فإن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يعد خطوة مهمة نحو مواكبة التطورات العالمية في مجال المحاسبة. فالنظام المحاسبي الجديد يراعي خصوصيات البيئة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية، وفي نفس الوقت يتوافق مع الإطار النظري للمعايير الدولية. ومع ذلك، فإن تحقيق التوازن بين هذين الهدفين يبقى تحديًا كبيرًا يتطلب جهودًا متواصلة من قبل جميع الأطراف المعنية.

في الختام، يمكن القول إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير الدولية يمثل فرصة لتحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية، ولكنه في نفس الوقت يواجه تحديات كبيرة تتطلب إصلاحات عميقة في النظام المالي والتعليمي والقانوني. تحقيق النجاح في هذا الإصلاح يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الحكومة والمؤسسات والمهنيين لضمان تطبيق فعال للنظام المحاسبي الجديد. (محمد، 2013، ص212)

4. التحديات النظرية لتبني IFRS في الدول النامية

تختلف إستراتيجيات وضع المعايير المحاسبية في البلدان النامية وفقًا لظروف كل بلد وبيئته المحلية. وفيما يلي بعض الإستراتيجيات الرئيسية التي يمكن أن تتبعها هذه البلدان: (البلقاوي، 2009، ص485-490)

1.4. المدخل التطوري (الارتقائي):

يعتمد هذا المدخل على تطوير المعايير المحاسبية بشكل مستقل دون تأثير خارجي. تقوم البلدان النامية في هذه الحالة بتحديد أهدافها واحتياجاتها المحاسبية الخاصة، ثم تعمل على تحقيقها من خلال تطوير التقنيات والمفاهيم والمنظمات والمؤسسات التعليمية بشكل منعزل. يفترض هذا المدخل أن البيئة المحلية فريدة وتستحق معايير محاسبية مخصصة، مما يبرر هذا النهج الانعزالي في وضع المعايير.

2.4. مدخل نقل التكنولوجيا:

يتمثل هذا المدخل في نقل التكنولوجيا المحاسبية من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية. يمكن أن يحدث هذا النقل من خلال أنشطة شركات المحاسبة العالمية، أو الشركات متعددة الجنسيات، أو الأكاديميين العاملين في البلدان النامية. كما يمكن أن يتم عبر اتفاقيات التعاون الدولي التي تشجع تبادل المعلومات والخبرات التكنولوجية.

3.4. تبني المعايير المحاسبية الدولية:

تمثل هذه الإستراتيجية في انضمام البلدان النامية إلى المنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير المحاسبية، مثل لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، وتبني المعايير التي تضعها هذه المنظمات. تتمثل مبررات هذه الإستراتيجية في تقليل تكاليف إعداد المعايير، ومواكبة التوجه العالمي نحو توحيد المعايير، وتسهيل جذب الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه

الإستراتيجية في تمكين مهنة المحاسبة في البلدان النامية من محاكاة المعايير المهنية الراسخة، وتعزيز مكانة البلد كعضو فاعل في المجتمع الدولي. ومع ذلك، قد لا تكون بعض المعايير الدولية مناسبة لجميع البلدان النامية، حيث إنها صُممت في الأصل لتلائم بيئات الدول المتقدمة. لذلك، قد تحتاج بعض البلدان النامية إلى تطوير معايير محلية تتناسب مع ظروفها الخاصة.

4.4. الإستراتيجية الموقفية:

تُعرف هذه الإستراتيجية أيضًا بـ "تطوير المعايير المحاسبية بناءً على تحليل المبادئ والتطبيقات المحاسبية في البلدان المتقدمة، مع مراعاة البيئة المحلية للبلد النامي". تعتمد هذه الإستراتيجية على دراسة العوامل الخاصة التي تؤثر على تطور المحاسبة في البلدان النامية، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يتم بعد ذلك تطوير معايير تلبي هذه الاحتياجات الخاصة، مما يجعلها مناسبة وفعالة للبيئة المحلية. تشكل هذه المعايير مجتمعة نظام الإبلاغ والإفصاح المالي للبلد النامي.

باختصار، يمكن للبلدان النامية أن تختار من بين هذه الإستراتيجيات وفقًا لظروفها المحلية واحتياجاتها، مع الأخذ في الاعتبار أهمية تحقيق التوازن بين المعايير الدولية والمعايير المحلية لضمان فعالية النظام المحاسبي.

تختلف درجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بين الدول النامية، وذلك وفقًا للسياق الوطني لكل بلد، حيث تتقارب المعايير المحلية تدريجيًا مع المعايير الدولية: (الصالح، 2018)

- حالة البرازيل: بدأت البرازيل في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في عام 2010، وتم تطبيقها على مجموعة محددة من الشركات التي لديها فروع واستثمارات في الأسواق العالمية.
- حالة جامايكا: بدأت جامايكا في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام 2002، حيث تمت مواءمة ممارسات الإبلاغ المالي للشركات في منطقة البحر الكاريبي مع المتطلبات الدولية، بما يتماشى مع موقف منظمة الأوراق المالية الدولية (IOSCO) التي أيدت المعايير المحاسبية الدولية.
- حالة جنوب أفريقيا: طبق جنوب أفريقيا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الشركات المدرجة التي يتم تداول أسهمها على نطاق واسع. كما تبنت البلاد مبكرًا مشروعات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- حالة باكستان: أدخلت باكستان المعايير الدولية للمحاسبة (IAS) التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في وقت مبكر. وتتبع البلاد نهجًا ثلاثي المستويات يشبه النهج الذي اعتمدته فريق الخبراء الحكومي الدولي. يتم تطبيق IFRS على الشركات المدرجة فقط، بينما طور معهد المحاسبين القانونيين في باكستان إرشادات منفصلة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- حالة تركيا: بدأت تركيا في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام 2003، حيث تم التركيز على التقارب التدريجي مع متطلبات الاتحاد الأوروبي. يتم تطبيق هذه المعايير على الشركات المدرجة التي يتم تداول أوراقها المالية على نطاق واسع. يعمل مجلس معايير المحاسبة التركي على تطوير إرشادات لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- حالة كينيا: أظهرت دراسة الحالة الخاصة بكينيا رغبة البلاد في تحسين متطلبات الإبلاغ المالي الوطني لمواكبة أفضل الممارسات الدولية، خاصة بعد الانهيارات الكبيرة في القطاع المالي خلال الثمانينيات والتسعينيات. تم اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة بهدف إعادة تخصيص الموارد لتعزيز فعالية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
- حالة الهند: في الهند، تظهر دراسة الحالة رغبة في تنسيق متطلبات التقارير المالية المحلية مع المعايير الدولية. ومع ذلك، اتبعت الهند نهجًا مختلفًا يتمثل في دمج المعايير المحاسبية الهندية مع المعايير الدولية من خلال تكييفها مع الواقع الاقتصادي

للبلاد. يتم تصنيف الكيانات في الهند إلى ثلاث مستويات، حيث يجب على الشركات في المستوى الأول تطبيق المعايير الدولية المعدلة، بينما يتم تطبيق متطلبات مبسطة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في المستويين الثاني والثالث.

- حالة الجزائر: الجزائر هي الأخرى من الدول التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية، حيث قامت بإنجاز نظام محاسبي مالي جديد يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية، ففي 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 صدر قانون 07/11 (الجريدة الرسمية، 2007) والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، تهدف من ورائه إلى:

- الاستفادة من مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
 - ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
 - تفادي سلبات المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975.
- تُظهر هذه الدراسات تنوعاً في النهج والاستراتيجيات التي تتبعها الدول لاعتماد وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع مراعاة الظروف المحلية والاقتصادية لكل بلد.

كذلك في ظل انتشار معايير التقرير المالي وتبنيها على نطاق واسع على مستوى الدول، اتجهت العديد من الدول العربية ومنها دولة الكويت ودولة الإمارات العربية ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والتي قامت بالتحول نحو تطبيق المعايير الدولية منذ 2017/1/1 بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة أما باقي الشركات سوف تطبقها اعتباراً من 2018/1/1 بينما تم تحديث المعايير الوطنية المعمول بها بجمهورية مصر العربية بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 243 عام 2006 ليتم إصدار المعايير المصرية المعدلة عام 2015 والمتوافقة مع المعايير الدولية بهدف توحيد السياسات والمعالجات المحاسبية وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية من أجل تحسين جودة القوائم والتقارير المالية وجعلها أكثر فهماً وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

(محمد مصطفى والنجار، بدون تاريخ، ص 15)

5. التحديات والمستقبل المتوقع للمعايير الدولية.

1.5. التحديات

على الرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها التوافق المحاسبي الدولي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تطبيقه عالمياً: (بوريوس، 2010، ص 47-48)

1.1.5. تأثير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تعكس المحاسبة حاجات البيئة التي تعمل فيها، سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، أو دينية. تختلف هذه الاحتياجات من بلد لآخر، مما يؤدي إلى تباين في الأنظمة المحاسبية وفقاً لاختلاف مستخدمي المعلومات المالية ومتطلباتهم. هذا التباين يشكل عائقاً كبيراً أمام توحيد المعايير المحاسبية عالمياً.

2.1.5. تباين أهداف القوائم المالية: الاختلاف في تحديد المفاهيم وأهداف القوائم المالية يُعد أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تنوع الممارسات المحاسبية. فمن دون تحديد أهداف موحدة ومتفق عليها للقوائم المالية، سيظل من الصعب تحقيق معايير محاسبية دولية تحظى بقبول واسع النطاق.

3.1.5. تأثير النظم الجبائية: تُعتبر الضرائب من أكبر العوامل المؤثرة على الممارسات المحاسبية في مختلف الدول، حيث ترتبط مباشرة بالسياسات الاقتصادية للدولة. ونظراً لأن العلاقة بين المحاسبة والضرائب تكاملية، فإن الاختلاف في الأنظمة الجبائية يؤدي إلى تباين واضح في الإجراءات المحاسبية، مما يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

4.1.5. العقوبات التشريعية والقانونية: يتطلب تطبيق معايير المحاسبة الدولية إجراء تغييرات جوهرية في التشريعات المحلية، وهو ما تتردد العديد من الدول في القيام به. في هذه الحالة، قد تضطر المؤسسات إلى إعداد تقارير مالية مزدوجة: واحدة وفقاً

للمتطلبات المحلية، وأخرى وفقاً للمعايير الدولية، وهو أمر غير عملي، خاصة في الدول النامية، حيث تفوق تكلفة هذا العمل المزدوج الفوائد المحتملة.

5.1.5. الفروقات في التطور التاريخي للمحاسبة: تختلف أنظمة المحاسبة من دولة لأخرى بناءً على تاريخها في تبني المعايير المحاسبية. الدول التي لديها تقاليد طويلة في استخدام المعايير المحاسبية تجد من السهل تبني معايير دولية جديدة، بينما تواجه الدول التي تعتمد على قوانين حكومية صارمة صعوبات في الانتقال إلى هذه المعايير، مما يتطلب جهوداً كبيرة لإعادة هيكلة تقاريرها المالية.

6.1.5. اختلاف الجهات المسؤولة عن وضع المعايير: تعمل عدة جهات، سواء كانت عامة أو خاصة، على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، إلا أنها تختلف في أهدافها وإجراءاتها ومدى سلطتها في فرض القواعد المحاسبية، مما يؤدي إلى تباطؤ عملية توحيد المعايير.

7.1.5. غياب قوانين دولية ملزمة: لا توجد قوانين دولية إلزامية تفرض تطبيق المعايير المحاسبية الموحدة، حتى أن لجنة معايير المحاسبة الدولية، التي تعتبر الجهة الأكثر تأثيراً في هذا المجال، تفتقر إلى القوة القانونية التي تفرض تبني معاييرها عالمياً.

8.1.5. الحواجز القومية والتعصب الوطني: ترفض بعض الدول قبول معايير محاسبية دولية بسبب اعتبارات قومية أو خوفاً من فرض ممارسات خارجية تؤثر على سيادتها الاقتصادية، مما يجعل من الصعب إقناعها بتبني تلك المعايير دون مقاومة.

9.1.5. العوائق اللغوية والتفسيرية: الاختلاف في اللغات يمثل تحدياً إضافياً، حيث يمكن أن يؤدي إلى سوء فهم المصطلحات الفنية المحاسبية عند ترجمتها إلى لغات مختلفة. ولهذا، تعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية على توضيح المصطلحات المحاسبية بدقة لتجنب الالتباس وضمان فهم موحد لها عالمياً.

2.5. المستقبل المتوقع للمعايير الدولية: رغم التحديات المذكورة، فإن الاتجاه العالمي يسير نحو تعزيز تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة، خاصة مع تزايد العولمة الاقتصادية والتكامل بين الأسواق المالية. من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة جهوداً متزايدة لتوحيد التشريعات المحاسبية، وتعزيز دور المنظمات الدولية في فرض الالتزام بهذه المعايير، مع العمل على تقديم حلول للتحديات اللغوية والتشريعية التي تعيق تنفيذها.

6. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الإصلاح المحاسبي في الجزائر، رغم كونه خطوة إيجابية نحو التحديث والانسجام مع المعايير الدولية، لا يزال يعاني من فجوة بين الجانب النظري والتطبيقي العملي. فقد تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يُعد تقنياً أقرب إلى معايير IFRS، غير أن التطبيق الفعلي يواجه عدة معوقات تتعلق بالبنية القانونية، والنقص في الكفاءات البشرية، وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة، فضلاً عن محدودية سوق المال ومشكلات تتعلق بالشفافية والمساءلة.

أهم الاستنتاجات:

- ✓ الإصلاح المحاسبي في الجزائر جاء استجابة للمتغيرات الاقتصادية والدولية، لكنه لم يحقق بعد التوافق الكامل مع IFRS.
- ✓ هناك غياب للتنسيق بين القوانين المحاسبية والضريبية والتجارية، مما يُعيق التبني السلس للمعايير الدولية.
- ✓ التعليم المحاسبي لا يزال يعتمد على مناهج تقليدية لا تُواكب التطورات العالمية.
- ✓ نقص الكفاءات المحاسبية المتخصصة يمثل أحد أهم العوائق في التحول نحو IFRS.
- ✓ التحديات ليست تقنية فقط، بل تشمل أيضاً البُعد الثقافي والمؤسسي.

أهم التوصيات:

- إعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة بالمحاسبة والمالية لجعلها أكثر انسجامًا مع IFRS.
- تعزيز التكوين والتدريب في المجال المحاسبي، مع التركيز على المعايير الدولية.
- تحسين جودة التعليم الجامعي في التخصصات المالية والمحاسبية، وإدماج IFRS في المناهج الدراسية.
- تشجيع الشفافية والحوكمة في المؤسسات الاقتصادية، خاصة تلك المدرجة في السوق المالي.
- توفير إرادة سياسية واضحة واستراتيجية وطنية متكاملة لتطبيق المعايير الدولية بفعالية.

7. قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2007). العدد 74 الصادر في 25 نوفمبر. 2007.
2. الجعاعات، خ. ج. معايير التقرير المالي الدولية. IFRS & IAS دار إثناء للنشر والتوزيع، الشارقة، (2008) ص. 18-16.
3. الحجواي، ط.، & العبد الله، ر. نظرية المحاسبة) الجزء الثاني. (ترجمة أحمد رياحي البلقاوي. دار اليازوري، عمان، (2009). ص 485-490.
4. الصالح، ص. استعراض التجارب الدولية في اعتماد المعايير الدولية للتقارير والإبلاغ المالي. IFRS جامعة صلاح الدين، إقليم كردستان، العراق (2018).
5. العادلي، م. ع. منهج محاسبي مقترح لقياس أثر التحفظ المحاسبي في تبني معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على خطر المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرار الاستثمار. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر. (2017). https://journals.ekb.eg/article_57151.html
6. بكطاش، ف. دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة) حالة الجزائر (رسالة دكتوراه. (كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، (2012) ص. 61-60.
7. بن بلغيث، م.، & عوينات، ف. بدون تاريخ. (الإصلاح المحاسبي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية. ص. 11-4.
8. بورويصة، س. أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية) رسالة ماجستير. (كلية الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر، (2010) ص. 48-47.
9. بوسماحة، م. مطبوعة في مقياس المعايير المحاسبية الدولية. IAS/IFRS جامعة طاهري محمد - بشار، (2020) ص. 50-10.
10. سليمان، س. م.، & النجار، س. م. أ. بدون تاريخ. (أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية والدولية على جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة: دراسة ميدانية. كلية التجارة، جامعة بنها، ص. 15.
11. سيد محمد، أ. الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية. جامعة خميس مليانة، (2013). ص. 212.
12. صالحي، ب. أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي) مذكرة ماجستير. (جامعة الجزائر 3، (2010) ص. 134.
13. مزياي، ن.، & فروم، م. ص. المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، (2010) ص. 6.
14. ناصر، م. الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي. الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، جامعة سعد دحلب - الجزائر، (2009) ص. 6-5.
15. Amoura, D. (2007). Revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale. Ecole supérieure de commerce d'Alger, (02), 100.
16. International Accounting Standards Board (IASB). (n.d.). About us: Our structure. IFRS Foundation. <https://www.ifrs.org/about-us/our-structure/>